سياسات دعم الإنتاج المحلي تقود لإعادة هيكلة التجارة الخارجية

نمو الصادرات بنسبة ٧٪ في الحكومة الرابعة عشرة وتحسّن مؤشرات التجارة

الوفاق: تُظهر مراجعة مسار التجارة، خلال ١٨ شهراً من عمر الحكومة الرابعة عشرة مقارنة بالفترة المماثلة، نمواً بنسبة ٧٪ في الصادرات، وانخفاضاً بنسبة ٣٧/١٪ في الواردات.

ويُبيّن وضع التجارة خلال الأشهر الثمانية عشر من عمر الحكومة الرابعة عشرة أن الواردات انخفضت من ٩٤/٧ مليار دولار إلى ٩٣/٤ مليار دولار، وقد تم هذا الإجراء بهدف إدارة الواردات دعماً للإنتاج المحلي.

وقد بلغت حصة الصادرات في الحكومة الرابعة عشرة ٨٥/٦ مليار دولار، وهو رقم يُظهر نمواً ملحوظاً مقارنة بالفترة المماثلة السابقة.

ويُعدّ تطوير الصادرات غير النفطية من أهم توجهات الحكومة الرابعة عشرة. وفي هذا السياق، تمّ التوسّع عبر زيادة حصة الإنتاج والاستثمار في قطاع التعدين والصناعات المعدنية. وقد أدّى تصدير ٢٣ مليون طن من المنتجات المعدنية وسلسلة تصنيع الصلب في العام الماضي نتيجة الاختلالات القائمة، إلى سلب إمكانية استكمال السلسلة وحرمان البلاد من إمكان زيادة صادرات بقيمة أربعة مليارات دولار. وتبلغ القيمة الإجمالية لإنتاج المنتجات المعدنية المعروضة والمباعة في البلاد أكثر من ٣٥ مليار دولار، ما أسفر عن تحقيق ١٤ مليار دولار من الصادرات غير النفطية وتقليل اعتماد البلاد على استيراد المواد الأولية للصناعات الأخرى.

كما تُظهر إحصاءات التجارة خلال الأشهر العشرة من العام الجاري أن الميزان التجاري تحسّن من عجز بمقدار ١٠ مليارات دولار إلى عجز ٤ مليارات دولار، كما تراجع العجز في الترانزيت من سالب ١٥٪ إلى سالب ٤٪.

وقد بلغت الصادرات غير النفطية للبلاد ١٣٠ مليون طن بقيمة ٤٥ مليار دولار؛ فيما كانت هذه الأرقام خلال الفترة المماثلة من العام الماضي ١٢٨ مليون طن من السلع بقيمة ٤٨ مليار دولار، ما يدل على نمو بنسبة ١/٣٣٪ في وزن الصادرات.

وتصدّرت الصين قائمة وجهات الصادرات الإيرانية بحصة بلغت ١٠ مليارات و٩١٨ مليون دولار وبنسبة ٢٤/٢٥ في المائة، تلاها العراق بقيمة ٧ مليارات و٩١٧ مليون دولار وبنسبة ١٧/٥٩٪، ثم الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٦ مليارات و٤٤٨ مليون دولار وبنسبة ١٤/٣٢٪، وتركيا بقيمة ٥ مليارات و ٦٦٠ مليون دولار وبنسبة ١٢/٥٧٪، وأفغانستان بقيمة مليارين و٨٨ مليون دولار وبنسبة ٤/٦٤٪.

أمّا الواردات، فقد انخفضت هذا العام من ٥٧/١ مليار دولار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي إلى ٤٩ مليار دولار، ما يعكس تراجعاً بنسبة ١٥/٥٪. ويُعدّ دعم الإنتاج المحلي وإعطاء الأولوية لاستيراد السلع الأساسية والوسيطة الأقل تكلفة من أبرز أسباب إدارة الواردات.

وفي جانب الواردات أيضاً، جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بقيمة ١٤ مليار دولار وأكثر من ٣٠٪ من إجمالي الواردات.

تصدّرت الصين قائمة وجهات الصادرات الإيرانية بحصة بلغت ١٠ مليارات و٩١٨ مليون دولار، تلاها العراق بقيمة ٧ مليارات و٩١٧ مليون دولار، ثم الإمارات بقيمة ٦ مليارات و٤٤٨ مليون دولار

وتلتها الصين بقيمة ١٣ ملياراً و٤٣٩ مليون دولار وبنسبة ٢٧/٣٧٪، ثم تركيا بقيمة ٧ مليارات و ٩٢١ مليون دولار وبنسبة ١٦/١٣٪، والهند بقيمة مليار و٥٤٧ مليون دولار وبنسبة ٣/١٥٪، وألمانيا بقيمة مليار و٤٣٦ مليون دولار وبنسبة ٢/٩٢٪ من إجمالي قيمة الواردات.

إحياء المجلس الأعلى لتنمية الصادرات غير النفطية

يُعدّ تسهيل التجارة من أهم توجهات الحكومة الرابعة عشرة، حيث بادرت إلى إحياء المجلس الأعلى لتنمية الصادرات غير النفطية، وإحياء مكتب تنمية صادرات السلع، وإحياء مكتب الاتفاقيات التجارية والمنظمات الدولية، وعقد اجتماعات فريق عمل تنمية الصادرات غير النفطية، وإعداد وإقرار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ومراقبة التجارة الحدودية، إضافة إلى حزمة دعم الصادرات غير النفطية وتعزيز الإيرادات من العملة الأجنبية وسائر الإجراءات الأخرى.

وقد تشكّل المجلس الأعلى لتنمية الصادرات غير النفطية منذ الخطة التنموية الثانية بهدف تعزيز القاعدة الاقتصادية للبلاد، والمساعدة في زيادة القيمة المضافة للسلع التصديرية، وتحسين جودة السلع التصديرية، والمساهمة في تحديث الصناعات الوطنية، وتعزيز تنمية الصادرات الصناعية، وقد أثمر ذلك في عام ٢٠١٤.

وخلال هذه السنوات، شهد عقد اجتماعات هذا المجلس صعوداً وهبوطاً، إلى أن عُقد الاجتماع الحادي عشر للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات غير النفطية في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٥، وذلك بعد نحو أربع سنوات من التوقف، بمتابعة من وزارة الصناعة والمناجم والتجارة ومنظمة تنمية التجارة، وبأمر من رئيس الجمهورية.

وفيما يتعلق بنشاط هذا المجلس، قال القائم بأعمال أمانة المجلس الأعلى لتنمية الصادرات غير النفطية: إن المجلس يسعى إلى تحقيق التنسيق العابر للقطاعات بين القطاعين الخاص والحكومي، مضيفاً: أن منع ازدواجية عمل الأجهزة، وإرساء الاستقرار في اللوائح التصديرية، وتحديد العوائق الهيكلية أمام الصادرات، تُتابَع من خلال هذا المجلس.

وأشار إبرج معصومي إلى أن مشاركة ١١ وزيراً من الوزارات الاقتصادية والبنى التحتية، وثلاثة من نواب رئيس الجمهورية، وممثلي ثلاث غرف للقطاع الخاص، إضافة إلى مؤسسات مثل منظمة تنمية التجارة الإيرانية والبنك المركزي والجمارك، جعلت من هذا المجلس هيئة فريدة لمعالجة القضايا المعقدة والمتداخلة في مجال الصادرات.

وأوضح أن القضايا ذات الأولوية في مجال الصادرات وزيادة التنسيق بين الأجهزة في إطار تسهيل التجارة تُتابَع من خلال هذا المجلس.

تطوير العلاقات التجارية مع دول الجوار وأوراسيا

يُعدّ إبرام اتفاقيات التجارة الحرة والتجارة مع أوراسيا من أبرز إنجازات الحكومة الرابعة عشرة، إذ أدى فتح الأسواق التجارية إلى زيادة حصة التجارة.

وبحسب التقارير الصادرة عن أمانة اتفاقية التجارة الحرة بين إيران وأوراسيا خلال الأشهر الثمانية من العام الجاري، بلغت الصادرات قيمة مليار و ٤٥٤ مليون دولار وبوزن ٣ ملايين و ٨٨٤ ألف طن، وهو ما يمثل نمواً بنسبة ١٣٪ من حيث القيمة و ١٠٪ من حيث الوزن مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

وقد استحوذ القطاع الصناعي على الحصة الأكبر من الصادرات بقيمة ٦١١ مليون دولار وبنسبة ٤٢٪، يليه القطاع الزراعي بقيمة ٤٧٤ مليون دولار وبنسبة ٣٢٪، ثم قطاع التعدين والصناعات المعدنية بقيمة ٢٣٣ مليون دولار وبنسبة ١٦٪.

أمّا في تركيبة السلع المستوردة من هذا الاتحاد، فقد جاء القطاع الصناعي في المرتبة الأولى بقيمة مليار و٨٨٧ مليون دولار وبنسبة ٥٦٪.

واستكمال ممر الشمال - الجنوب

اتفاق نهائي بين طهران وموسكو لبدء إنشاء سكة حديد رشت - آستارا

تستعدّ إيران وروسيا لتوقيع الاتفاق النهائي لتنفيذ مشروع سكة حديد رشت - آستارا خلال شهر أبريل، في خطوة تمهّد لاستكمال ممر «الشمال - الجنوب» الدولي.

وأفادت وكالة تسنيم للأنباء، في تقرير لها، بأن موسكو وطهران انتهتا من مراجعة جميع التفاصيل الفنية والجوانب المعقدة المرتبطة بإنشاء خط رشت - آستارا الاستراتيجي، وذلك في إطار المشروع الدولي الكبير لممر النقل الشمال - الجنوب، وتم التوصل إلى الصيغة النهائية للاتفاق.

وبحسب الخطط المعتمدة، فإن البلدين باتا جاهزين لتوقيع الاتفاق التنفيذي النهائي خلال فعالية «أسبوع النقل» في موسكو، في محطة تُعدّ منعطفاً مهماً في العلاقات الثنائية وفي تطوير البنية التحتية للترانزيت في المنطقة بأسرها.

انطلاق الأعمال التنفيذية في أبريل

وفي هذا السياق، أعلن وزير الطاقة الروسي الرئيس اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين، سيرغي تسيفيليف، أن موسكو وطهران ستبدآن اعتباراً من مطلع أبريل التنفيذ العملي والفني والميداني للمشروع.

وأشار تسيفيليف إلى أن خط رشت–آستارا يُعدّ الحلقة المفقودة في الممر الدولي «الشمال–الجنوب»، ويلعب دوراً محورياً في ربط شبكات السكك الحديدية في أوراسيا، وقال: لقد راجعنا عملياً جميع المسائل والتحديات التي كانت تعترض تنفيذ المشروع، وتمكنا من تسويتها بنجاح، بما في ذلك قضايا معقدة مثل استملاك الأراضي

والحصول على الإعفاءات والتسهيلات القانونية اللازمة. وقد توصلنا إلى قرار نهائي يقضي بتوقيع الاتفاق التنفيذي في الأول من أبريل، تزامناً مع انعقاد أسبوع النقل في روسيا.

كما أعرب تسيفيليف عن تقديره لجهود الخبراء والمختصين الذين شاركوا في تهيئة مستلزمات البدء بأعمال البناء، مؤكداً أن المشروع، رغم تعقيداته الفنية، تم تجاوز عقباته بفضل الإرادة المشتركة للقيادتين في البلدين.

محاور المفاوضات بين طهران وموسكو

من جانبه، أوضح رئيس تحرير بوابة «بيك كاسبين» التحليلية في أستراخان، أن المفاوضات بين الجانبين ركزت على جملة من القضايا الفنية والمالية الضرورية لإطلاق المشروع.

وأشار فلاديسلاف كوندراتييف إلى أن البلدين أبديا على مدى سنوات اهتماماً كبيراً بإنشاء هذا الخط الاستراتيجي، وأن جولات التفاوض الأخيرة جرت بوتيرة سريعة وفي أجواء بناءة. وأوضح: أن أولى القضايا الفنية تمثلت في مسألة عرض السكة الحديدية. ففي روسيا ودول الفضاء السوفياتي السابق يُعتمد قياس ١٥٢٠ ملم، في حين تعتمد إيران القياس الأوروبي البالغ ١٤٣٥ ملم. وكان على الطرفين تحديد موقع تبديل العربات أو العجلات، سواء عند الحدود مع جمهورية أذربيجان في آستارا أو في مدينة رشت، كما طُرحت في وقت سابق مقترحات بمد خط بقياس روسي عبر الأراضي الإيرانية لتفادي عمليات التبديل.

وقال كوندراتييف: أن ملف التمويل شكّل محوراً رئيسياً في المباحثات، نظراً إلى الكلفة المرتفعة لمشاريع السكك الحديدية، لاسيما في ظل العقوبات الغربية المفروضة على إيران. وجرى الاتفاق على آلية تقاسم التكاليف بين الجانبين، إلى جانب تسوية مسائل متعلقة بتقدير الكلفة الإجمالية وضبط النفقات.

وتطرق رئيس تحرير بوابة «بيك كاسبين» إلى تحدٍّ آخر تمثل في استملاك أراضٍ زراعية يمر بها مسار الخط، لكونها مناطق تُعدّ تقليدياً من أهم مناطق زراعة الأرز والبساتين، ما تطلب مفاوضات مع المالكين وتعويضهم، وهي مسائل فنية لم تُطرح في كثير من الأحيان على الرأي العام.

وأشار كوندراتييف إلى أن تنفيذ أعمال البناء سيتولاه تكتل إيراني كبير، من دون مشاركة مباشرة لشركة السكك الحديدية الروسية الحكومية في التنفيذ الميداني. ولفت إلى أن الدور الروسي سيتركز أساساً في توفير التمويل بالعملات الأجنبية، مع احتمال الاستعانة بخبرات روسية في مراحل التصميم الهندسي المعقدة، فيما ستتولى الشركات الإيرانية العبء الرئيسي للأعمال التنفيذية.

أهمية ممر الشمال-الجنوب الاستراتيجية

يُعدّ ممر «الشمال-الجنوب» الدولي شرياناً رئيسياً لنقل البضائع على المستوى العالمي، وليس مجرد مسار لنقل الطاقة. وقد بدأت أعمال المسح والدراسات الجيولوجية والجدوى لإنشاء خط رشت–آستارا البالغ طوله ١٦٠ كيلومتراً في مايو/أيار، قبل أن تواجه تحديات مرتبطة باستملاك الأراضي وأعمال المقاولات، جرى تجاوزها لاحقاً عبر المشاورات المستمرة.

وكان المدير التنفيذي لشركة إنشاء وتطوير البنى التحتية للنقل في إيران، هوشنغ بازوند، قد أشار سابقاً إلى أن تشغيل هذا الممر سيتيح لإيران تحقيق عائدات كبيرة من رسوم الترانزيت، قد تضاهي عائدات تصدير النفط الخام.

يُذكر أن ممر «الشمال-الجنوب» يربط شمال أوروبا عبر الأراضي الروسية ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى بموانئ المحيط الهندي. ويضمن مقطع رشت-آستارا، بطول ١٦٠ كيلومتراً، حركة متواصلة للقطارات وصولاً إلى الموانئ الجنوبية لإيران على الخليج الفارسي. وتُقدّر الكلفة الإجمالية للمشروع بنحو ١/٦ مليار يورو. وقد وُقّعت الاتفاقية الأساسية للممر عام ٢٠٠٠ بين روسيا وإيران والهند، ويضم حالياً ١٢ دولة عضواً عبر ثلاثة مسارات رئيسية.

إحالة مشروع قانون إنشاء أول منطقة حرّة مشتركة مع باكستان إلى الحكومة الإيرانية

أعلن المدير التنفيذي لمنظمة منطقة تشابهار الحرة بمحافظة سيستان وبلوشستان (جنوب شرق إيران) عن إحالة مشروع قانون إنشاء أول منطقة حرة مشتركة بين إيران وباكستان عند نقطة الصفر الحدودية "ريمدان دشتياري" إلى مجلس الوزراء، مؤكداً على ضرورة وضع خارطة طريق وطنية لتصدير المعرفة والتكنولوجيا.

وأشار محمد سعيد أربابي، متحدثًا عن تحديات اقتصاد المنتج الواحد، إلى أنه "للأسف، لا توجد خطة أو خارطة طريق محددة لتصدير المعرفة والتكنولوجيا في البلاد. فلطالما استندت الهوية التاريخية لإيران وميزتها التنافسية على الحضارة والثقافة والإبداع البشري، فإن التركيز المفرط على صادرات النفط قد أضر بوضعنا الاقتصادي".

وأجرى أربابي مقارنة بين نماذج تنمية الموارد البشرية في دول المنطقة، مضيفًا: دول مثل الهند، من خلال الاستثمار في القدرات العلمية، تسيطر الآن على أكبر شركات التكنولوجيا في العالم، ووصلت إلى أعلى المستويات السياسية في الدول المتقدمة؛ بينما تمتلك إيران قدرات هائلة في مجالات المعرفة والفنون والثقافة، والتي لو ركزت عليها بدلًا من النفط، لكانت العقوبات الاقتصادية اليوم غير فعالة.

وأدرج المدير التنفيذي لمنظمة منطقة تشابهار الحرة إنشاء منطقة حرة مشتركة مع باكستان على حدود ريمدان كأحد البرامج الثلاثة الرئيسية للمنظمة، وصرح قائلًا: تم إرسال مشروع قانون هذه الخطة إلى الحكومة للموافقة النهائية، وبعد ذلك ستتم مراجعته في مجلس الشورى الاسلامي. مع ذلك، لم تنتظر منظمة منطقة تشابهار الحرة، فقبل نحو شهر، طرحت مناقصة بقيمة ١,٥ تريليون تومان لتنفيذ مشاريع بنية تحتية في هذه المنطقة.

وأكد أربابي على أهمية السوق الباكستانية التي يبلغ تعداد سكانها ٢٦٠ مليون نسمة، قائلاً: إن عدد سكان باكستان وحدها يفوق مجموع سكان جميع الدول المجاورة لإيران ودول الخليج الفارسي مجتمعة. وعليه، فقد اقترحنا إنشاء مبنى عند نقطة الصفر الحدودية بالتعاون مع الجهات المعنية ليكون معرضًا دائمًا للمنتجات التكنولوجية الإيرانية.